E-ISSN: 2602-6163

الدولة الفاشلة: دراسة مفاهيمية

The Failed State: A Conceptual Study

د.عبد العزيز لزهر

جامعة عمار ثليجي بالأغواط-

l.abdelaziz@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 30-08-2020 **تاريخ القبول:07-09-2020** **تاريخ النشر: 15-09-2020**

ملخص:

عرف حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية عموما وتحليل السياسة المقارنة خصوصا تطورات نظرية ومعرفية كبيرة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، أين أخذت العولمة بمفهومها السياسي منحى تصاعدي تأثرت بها دول وحكومات العالم. كما ظهرت العديد من المصطلحات والمفاهيم التي تعكس آثار قوى العولمة على مسار تطور الدولة القومية الوستفالية، ومن بين تلك المفاهيم ظهر مفهوم الدولة المنطقية والدولة الذكية والدولة الفاشلة. أخذ مفهوم الدولة الفاشلة في التبلور واتساع رقعة استعماله في الأدبيات السياسية بعد التحولات الهيكلية التي عرفها النظام العالمي بعد تفكك المعسكر الشيوعي شرقا والانقسامات التي أفضت إلى حركات انفصالية وظهور كيانات جديدة تسعى لأن تجد لها موقعا على الخارطة، بالاضافة إلى الحروب والنزاعات التي مزقت المجتمعات والدول في القرن العشرين. تطور هذا المسار بالموازاة مع ظهور موجة سياسية عالمية بدعم من آليات العولمة لتغيير أنماط الحكم وفق التصورات الليبرالية الجديدة التي تسوق لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد، الأمر الذي أفضى إلى انفجار الأنظمة السياسية التي وفق طيف الديمقراطية أنظمة منغلقة وأقل انفتاحا على الحقوق والحريات. وبهذا تم إعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدولة وتوحيد أنماط التفاعل السياسي مع نماذج خاصة لنظام الحكم. ومن خلال دراستنا سنحاول البحث في الخلفيات النظرية والمفاهيم التي تتداخل مع هذا المصطلح.

الكلمات الدالة: الدولة، الدولة الفاشلة، الدولة المنهارة، الدولة الضعيفة

Abstract:

The field of political science and international relations witnessed major theoretical and cognitive developments at the end of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century, where globalization, in its political sense, took an upward trend that affected the countries and governments of the world. Many terms and concepts have emerged that reflect the effects of the forces of globalization on the path of development of the Westphalian nation-state, and among those concepts appeared the concept of a logical state, a smart state, and a failed state. The concept of the failed state took shape and expanded its use in political literature after the structural transformations in the world system after the disintegration of the communist camp in the east and the divisions that led to separatist movements and the emergence of new entities seeking to find a place for them on the map. In addition to a global political wave supported by globalization mechanisms to change governance patterns according to neoliberal perceptions that promote the values of democracy, human rights and good governance, which led to the explosion of political systems

E-ISSN: 2602-6163

that according to the spectrum of democracy are closed systems and less open to rights and freedoms. In this way, the basic principles of the state were reconsidered and the patterns of political interaction were unified with special models for the system of government. Through our study, we will try to investigate the theoretical backgrounds and concepts that overlap with this term.
Keywords: state, failed state, weak state, collapsed state.

المؤلّف المرسل: لزهر عبد العزيز البريد الإلكتروني l.abdelaziz@lagh-univ.dz

مقدمة

عرف حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية تطورات نظرية ومعرفية كبيرة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، أين أخذت العولمة بمفهومها السياسي منحى تصاعدي تأثرت بها دول وحكومات العالم. كما ظهرت العديد من المصطلحات والمفاهيم التي تعكس آثار قوى العولمة على مسار تطور الدولة القومية الوستفالية، ومن بين تلك المفاهيم ظهر مفهوم الدولة المنطقية والدولة الذكية والدولة الفاشلة. أخذ مفهوم الدولة الفاشلة في التبلور واتساع رقعة استعماله في الأدبيات السياسية بعد التحولات الهيكلية التي عرفها النظام العالمي بعد تفكك المعسكر الشيوعي شرقا والانقسامات التي أفضت إلى حركات انفصالية وظهور كيانات جديدة تسعى لأن تجد لها موقعا على الخارطة. بالاضافة إلى موجة سياسية عالمية بدعم من آليات العولمة لتغيير أنماط الحكم وفق التصورات الليبرالية الجديدة التي تسوق لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد، الأمر الذي أفضى إلى انفجار الأنظمة السياسية التي وفق طيف الديمقراطية أنظمة منغلقة وأقل انفتاحا على الحقوق والحريات. وبهذا تم إعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدولة وتوحيد أنماط التفاعل السياسي مع نماذج خاصة لنظام الحكم. ومن خلال دراستنا سنحاول البحث في الخلفيات النظرية والمفاهيم التي تتداخل مع هذا المصطلح.

1. ماهية الدولة

ظهرت الدول بأشكال مختلفة وتحت ظروف مختلفة. ولقد قام العديد من علماء السياسة بتحليل الأنواع المختلفة للدول التي ظهرت في العالم منذ بداية الألفية الثانية خصوصا في القارة العجوز، والتي تتميز بمزيج مختلف من الإكراه ورأس المال الذي ساهم في إنشائها والحفاظ عليها. لم تكن ظاهرة الدولة بأي حال من الأحوال شائعة خارج أوروبا كما كانت في داخلها خصوصا بعد معاهدة وستفاليا وظهور ما سمي بالدولة الوطنية. ولكن في معظم أنحاء العالم كان هناك أشكال أخرى للدول يمكن تمييز بعضها، مثل خلافة سوكوتو أو خانية القبيلة الذهبية ، والتي غطت مساحات شاسعة وذات كثافة سكانية منخفضة مثل إمارة هرار في شرق إثيوبيا والتي حافظت على نفسها من خلال جذب الفوائض من التجارة الدولية. كما لا يزال البعض الآخر، مثل إثيوبيا أو تايلاند أو الصين يعتمد بشكل أساسي على عامل السيطرة على السكان والذين في معظمهم من الفلاحين ذوي الكثافة السكانية العالية إلى حد ما، ويشبه معظمهم الدول القومية الإقليمية التي حققت

الهيمنة في أوروبا. لقد كان الاختلاف الرئيسي بين الدول الأوروبية ومعظم دول العالم الأخرى هو أن الدول في أوروبا كانت متجاورة بشكل عام مع بعضها البعض ، وبالتالي كانت مهتمة للغاية بحماية أراضيها من خلال التعريف بحدودها الخطيّة، وتأسسي هوياتها الداخلية. لقد عرف مفهوم الدولة اهتماما علماء السياسية، نظرا لتداخله مع العديد من المصطلحات، مما صعب عليهم ضبط المفهوم ، لذا سنزيل الغموض من خلال التطرق لماهية المصطلح.

1.1 تعريف الدولة

شكّلت ظاهرة الدولة محور نظريات عديدة، سعت إلى تفسيرها وإدراك جوهرها والتكهّن بمستقبلها. وقد كان للتجارب البشرية عبر العصور، الدور الأساس في نشأة الدولة الحديثة التي ظهرت في أوروبا مع مطلع عصر النهضة، بعد أن أخذ المجتمع السياسي في الغرب خصائص التجارب السابقة التي ميّزته بوضوح عن سائر أشكال المجتمعات. لم يضع المفكّر الفرنسي جان بودان نظرية واضحة حول الغاية من الدولة، إلّا أنّه أرجع نشأتها إلى العائلة التي اعتبرها الخليّة السياسية الأولى، وهذا يظهر في تعريفه للدولة على أنها الحكم المستقيم لعدّة أسر ولما هو مشترك لديها، شرط أن تتوافر لها قوّة سيّدة، والجمهورية هنا لا يعني بها شكل نظام الحكم المقابل للنظام الملكي، وإنّما الجماعة السياسية أي الدولة. وعرّف بودان السيادة بأنّها السلطة العليا التي يخضع لها المواطنون والرعايا، ولا يحدّ منها القانون، وأنّ السلطة ذات السيادة هي التي تميّز الدولة عن سائر التجمّعات الأخرى فيها[1]. لا يوجد تعريف شامل وموحد لمفهوم الدولة، وهذا يرجع إلى الاتجاهات العديدة والميادين المعرفية التي تشكل الدولة أحد مواضيعها الأساسية بالإضافة إلى اختلاف الانتماء والزاوية التي ينظر منها أي مفكر أو باحث، فعلم الاجتماع له اهتمامه الخاص وينظر للدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع أي جميع أفراد المجتمع، والسياسي ينظر إليها من خلال التفاعل السياسي والتأثير الذي يمكنه أن يحدث بين أفراد المجتمع، والقانوني ينظر إليها من خلال مصطلح السيادة وما يترتب عليه، وهذا الاختلاف له ما يبرره طالما أن الدولة ظاهرة مشتركة لمجموعة من الاختصاصات في ميدان العلوم الاجتماعية.[2]

أ. التعريف اللغوي:

في اللغة العربية: كلمة دولة مشتقة من الفعل "دال" ومعناه التغيير من حال إلى حال، ودال الزمان دولة أي انقلب من حال إلى حال، دالت له الدولة أي صارت إليه، ويقال دالت لنا الدولة أي كانت لنا الغلبة، والدولة مصدر جمعها دول، وتعني ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك. فتطلق على الغلبة والسيطرة بالفتح، وعلى المال بالضم، وقيل أنهما بمعنى واحد وكلتاهما تكون في المال والحرب، والدهر دول، أي لا ثبات فيه ولا قرار، نقول دالت الدولة لفلان أي انتصر وتغلب عليه.[3] كما أن الكلمة ذكرت في القرآن الكريم بمعاني عدة، منها: قوله تعالى: " إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله، وتلك الأيام نداولها بين الناس"[4]، بمعنى اضطراب

الحال وعدم الاستقرار . وقوله تعالى: "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم".[5]، بمعنى الغلبة. **في اللغة الأجنبية:** الدولة مشتقة من الكلمتين: اليونانية "STATUS"، و اللاتينية STATVSK، بمعنى الثبات والإستقرار والوقوف على وضع معين وغير مستقر.[6] ، مترجمة بـ: كلمة "STATE" في اللغة الإنجليزية، كلمة STAAO في اللغة الألمانية، كلمة STATO في اللغة الإيطالية، ESTADO الإسبانية، وكلمة ETAT في اللغة الفرنسية.

ب. التعريف الاصطلاحي:

إنه ليس من السهل تقديم تعريف موحد للدولة، نظرا لتعدد التعاريف وامتزاج أكثرها بعناصر الدولة، وكل باحث يعطي تعريف خاص بفكرته، وحسب المدرسة التي ينتمي إليها والنظريات المستعملة في تفسيرها. كلمة الدولة أو لفظها ليس قديما جدا، لأنها تداولت في العصر اليوناني والروماني والقرون الوسطى، لأنها كانت تعتبر كتنظيم سياسي واجتماعي يهدف إلى تنظيم وحماية الرعايا ضد التهديدات الخارجية والداخلية. حيث عرفت الدولة أنها "الهيئة التي تسير شؤون المدينة وهي الضامنة للنظام سواء كان سياسي أو اقتصادي او اجتماعي، والتي تقوم أيضا بإدارة الجماعات على مستويات مختلفة كتسييرها للمؤسسات العسكرية والبوليسية.[7] يعتبر إدموند جوف الدولة على أنها" مجموعة من البشر متواجدة فوق إقليم معين تمارس عليهم سلطة لها القدرة على الإكراه ويخضعون لنظام اجتماعي وسياسي وقانوني".[8] كما يعرفها الأستاذ **فؤاد العطار** على أنها "ظاهرة سياسية وقانونية تعني جماعة من الناس يقطنون رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستمرة ويخضعون لنظام سياسي".[9] و يعرف ماكس فيبر الدولة (بأنها ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة داخل إقليم معين)[10]. أي أن ما يميز الدولة عند ماكس فيبر هي كونها مركز العنف الشرعي.

2.1 أركان الدولة

يتفق أغلب الفقهاء القانونيين والسياسيين على أن الدولة عبارة عن "شعب مستقر على إقليم معين، وخاضع لسلطة سياسية معينة". وهذا ما يبرز أهم أركان الدولة وهي:الشعب، الإقليم والسلطة، إذ يعتبر الشعب الأساس الشخصي للدولة والإقليم أساسها المادي، كما يقول العالم **بلونتشيلي**.[11]

أ- **الشعب:** "لا دولة بدون شعب" كما يقول دانيال كولار[12]: الشعب عبارة عن مجموعة أفراد (سكان)، تربطهم الرغبة في العيش معا، يتمتعون بحقوقهم السياسية مثل الانتخاب، ويحملون جنسية الدولة التي يقيمون عليها، كما لا يشترط في شعب الدولة أن يكون منتميا إلى نفس الأصل و العرق، أو أن يتكلم نفس اللغة ويعتنق نفس الدين.[13] إلا أن توفرها (هذه العوامل) قد يزيد من تلاحم، ترابط، قوة وتماسك الشعب وعدم تفككه.

E-ISSN: 2602-6163

ب- **الإقليم**: عبارة عن رقعة جغرافية، يستقر عليها الشعب، ويمارس عليها نشاطه، ويمثل المجال البري، البحري والفضائي، الذي تمارس عليه سيادة الدولة وتفرض نظامها وتطبيق قوانينها.[14] وحدوده محددة باتفاقيات دولية، كما أن الإقليم هو الذي يحدد مجال ممارسة السلطة الداخلية (السيادة) للدولة، و هذا ما يمنع اختراق السيادة من قبل الدول الأجنبية.[15]

ج- السلطة السياسية: عبارة عن هيئة تتولى ممارسة سلطتها داخل إقليم بغرض تحقيق مصلحة الشعب وحمايته وتسيير ثرواته، وتملك القدرة على ممارسة السلطة والرقابة على جميع إقليمها دون أي تدخل خارجي. إذ يعرف **جون بودان** هذه السيادة على أنها "القدرة الذاتية للدولة على تأسيس دستورها، ومع استقلالها عن السلطات الأجنبية بما يحقق السيادة التامة والأهلية الكاملة في ممارستها للسلطة السياسية.[16]

وعليه فإنه لا يمكن تصور وجود دولة بدون شعب، إقليم و سلطة سياسية.

3.1 خصائص الدولة

تختلف الدول عن بعضها البعض حسب موقعها الجغرافي والإستراتيجي، تاريخها، نظامها السياسي، إلا أنها تشترك مع بعضها في بعض الخصائص الرئيسية وهي:

أ/ الشخصية المعنوية:

يعترف الكثير من الفقهاء أن الدولة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة، تمارس جميع الحقوق الممنوحة للشخص المعنوي لكن شخصيتها منفصلة تماماً عن شخصيات الأفراد الذين يمارسون السلطة والحكم فيها. هذا دفع ببعض الفقهاء إلى إنكار الشخصية المعنوية للدولة ونتيجة هذا الخلاف هو اتجاهين:

أ- الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة ونتائجه: يقصد كمبدأ عام بالاعتراف بالشخصية القانونية القدرة على التمتع بالحقوق والتحمل بالالتزامات، أي القابلية التي تؤهل الشخص لأن يكون طرفا إيجابيا أو طرفا سلبيا بشأن الحقوق. ونتائجه دوام الدولة ووحدتها، والمساواة بين الدول.

ب- إنكار الشخصية المعنوية للدولة: يرى بعض الفقهاء والباحثين أن الدولة ظاهرة اجتماعية موجودة على أساس الانقسام للمجتمع إلى فئتين حاكمة ومحكومة وإن الذي يضع القوانين هو الحاكم ويفرض تطبيقها وتنفيذها. وآخرون يرون أن الدولة مجموعة من القواعد القانونية الآمرة، وأنه لا يتوافر لها الشخصية القانونية. مما سبق يتضح أنه ما يؤخذ على أنصار هذه النظرية، أنهم لم يقدموا لنا البديل للشخصية المعنوية.

ب/السيادة:

هي من أهم خصائص الدولة، تتميز بسمو سلطتها وقراراتها على الجميع، تعرف بأنها " قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل"[17]. كما يجب أن تكون مطلقة، شاملة، دائمة، لا يتنازل عنها وغير قابلة للتجزئة. وتنقسم إلى مستويين:

*السيادة الداخلية: تعني تمتع السلطة بالشرعية من خلال الانتخاب المباشر لهذه السلطة من قبل الشعب وبما يمثله من تفويض عام من خلال رأي الأغلبية الشعبية أو البرلمانية، وهذه السلطة تمثل الهرم السيادي لمثلث السلطة المتمثل بقاعدتيه السلطة القضائية والسلطة التنفيذية. والسيادة هي التعبير والفكرة التي تضع السلطة فوق إرادة الأفراد من خلال اختيارهم وتفويضهم لهذه السلطة تمثيلها بما يعني إقرارهم بالموافقة على أن تكون الدولة ممثلاً لهم ووكيلاً عن إرادتهم السياسية والقانونية، والتفرد بالقرارات التي تقتضيها الحياة العامة.[18]

*السيادة الخارجية: تعني عدم سيطرة حكومة أو سلطة خارجية على السلطة المحلية، أي عدم خضوع إرادتها إلى أي إرادة خارجية وتمتعها باستقلالية قرارها السياسي والقانوني الوطني، ولها القدرة على ممارسة مهامها في المجتمع الدولي، كحق إبرام المعاهدات، علاقات دبلوماسية، الانضمام إلى المنظمات[19].

2. فشل الدولة

لم تحظ الدول الفاشلة باهتمام الباحثين وعلماء السياسة وحتى الدول في القرن الماضي لسبب أن ذلك كان يُعتبر كجزأ من الصراع العالمي في ظل الاستقطاب الدولي الحاد. وهكذا كانت العديد من الدول الضعيفة أو حديثة الاستقلال عرضة للفشل والهشاشة وفقًا لموازين القوة الذي كان يشكل المبدأ الأساسي للنظام الدولي سابقا. ولكن في التسعينيات حظيت الدول الفاشلة بالاهتمام النسبي بسبب الضغوطات التي مارستها منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان خصوصا في الدول الكبرى، لكن ظّل ذلك مربوطا برغبة تلك القوى على التدخل ومصالحها، ومثال ذلك رواند والصومال وهايتي والبوسنة والهرسك. في حين لم يحدث ذلك في أوقات معينة كان التدخل الدولي فيها ضروريًا لأنه لم يتفق أو يشكل أهمية لمصالح تلك القوى الكبرى. ومنذ أحداث الحادي عشر من ستمبر بدأ الاهتمام يتزايد بمخاطر الدول الهشة نتيجة آثارها السلبية؛ فالأحداث الدرامية التي افجرت نتيجة الصراعات والنزاعات في تلك الأقاليم وما نتج عنها من تحديات وتهديدات تجاوزت حدود الحيز الجغرافي نحو دول العالم أجمع، مصدرةً أزمات عالمية كالإرهاب الهجرة غير الشرعية وانشار الجريمة المنظمة واتساع رقعة الاتجار بالأسلحة والمخدرات وحتى البشر، وتفاقم أزمة اللاجئين الأمر الذي أثر سلبا على الدول المستقبلة، وهو ما أظهر أن سياسة الإهمال الذي كانت تنتهجها الدول الغربية سواءً لنتائج تدخلاتها أو لصراعات بعيدة عنها لم تعد مجدية، وأن ناقوس الخطر بات يهددهم في عقر دارهم، مما شكل هاجسًا كبيرًا يؤرق هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية –التي تزعم ريادة الحرب على الإرهاب دوليًا– ودفعها نحو الانخراط في مشاكل هذه الدول وتحدياتها[20].دخل مفهوم الدولة الفاشلة "Failed State"، النقاشات الإستراتيجية منذ 1990، بعد انهيار الإتحاد السوفيتي حينما أشار علماء الجيوبوليتيك إلى أنه منذ 1945

أغلب النزاعات التي وقعت كانت حروب أهلية التي أثرت بشكل كبير على الدول. الدولة الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية لم يتم بعد وضع تعريف شامل لجميع أبعادها، فهذا المصطلح هو مصطلح مطاط، اختلفت الجهات السياسية والأكاديمية في تعريفه.

1.2 مفهوم فشل الدولة

نظرا لتعدد المفاهيم حول الدولة الفاشلة والمعايير التي تحدد النمط الذي تظهر عليه الدولة القوية أو الدولة الفعالة والمرنة، بالمقابل تماما تتعدد المفاهيم المفسرة لفشل الدولة أو السائرة في مسار الفشل. وإذا ما تم إسقاط التعريفات القصوى لدولة الرفاه والمرونة، فإن كل الدول تقريبا تفشل إلى حد ما. فالعديد من الدراسات ترى أن الفرضية الرئيسية حول ما اصطلح عليه بالدولة الفاشلة هي الدولة المولّدة للصراعات[21]. إن السياق المفاهيمي لفشل الدولة يتشكل من خط طولي حدده **روبرت روتبرغ**[22] **Robert I. Rotberg** في أربع فئات واسعة تشكل نمط المسار أو العملية الرئيسية لفشل الدولة بصرف النظر عن مفهومه **لشبه الدول**، وهي: **الدول الضعيفة الدول السائرة في طريق الفشل، دول فاشلة ودول منهارة**.[23]

ووفقًا لبيتر والنستين فإن الدولة الفاشلة تعكس قدرة الدولة المعنية على توفير الخدمات الأساسية لكل أو أجزاء من السكان في كل أو في أجزاء من الدولة. على هذا الأساس، حدد بشكل مبدئي عشرة أنواع من فشل الدولة التي تنطوي على ، على سبيل المثال ، "الدولة المصغرة" ، "الدولة التمييزية" ، "الدولة المتنازع عليها"، "الدولة المنقسمة بحكم الواقع" أو "حالة الجريمة المنظمة". فإن هذا يؤدي إلى سؤال أكثر جوهرية هو كيفية التمييز بين الدول "الضعيفة" و"الفاشلة" أو بين الدول "الفاشلة" و "المنهارة"[24].

1/ **أشباه الدول**: لقد سرّعت نهاية الحرب العالمية الثانية من حركات إنهاء الاستعمار لظهور دول جديدة،يمكن تصنيف العديد منها على أنها أشباه دول ولقد بنيت هذه الدول على أسس المناطق الخاضعة للاستعمار مع التغاضي عن التركيبة الثانية ،وترك العديد من الشتات في البلدان المجاورة، وتتميز السمة الرئيسية لشبه الدولة بأنها مدعومة من أطراف خارجية فاعلة بدلا من الاعتماد على مقوماتها و مؤسساتها الخاصة. ويمكن لهذه الدولة أن تصبح دولة منهارة تبعا لغياب الدعم، كما يمكن لها ان تأخذ شكل دولة الظل، حيث يكون الحكم فيها لشخص قوي يتخفى تحت غطاء السيادة التي يولدها الاعتراف الخارجي بهذه الدولة. ويؤكد كريستوفر كلافام في نفس السياق إن بعض الدول قد تكون بطبيعتها غير قادرة على البقاء، وتدين في وجودها فقط للاعتراف القانوني المتمثل في السيادة التي تمنحها لها الدولة الداعمة[25]. أما **جاكسون** فيقول بان "أشباه الدول التي تبقى قائمة فقط بفضل السيادة السلبية التي تمنحها إياها المنظومة الدولية، ولذلك فان أشباه الدول هي دول بالمعنى القانوني فقط، وهي قائمة نتيجة لعوامل اقتصادية وقانونية لا غير"[26].

2/ **الدولة الضعيفة:** يعرفها **جويل مجدال JOEL S.MIGDAL** علي أنها "الدولة التي لا تمتلك القدرات لاختراق المجتمع وتنظيم العلاقات الاجتماعية، واستخراج الموارد و تخصيصها، أو استخدامها بطرق محددة"[27].

3/**علاقة الدولة بالمجتمع**:وفي هذا الإطار سيتم التطرق لنمط الدولة وعلاقتها بالمجتمع سواء المتسمة بالضعف او القوة، والتي تم تطويرها من قبل **مجدال** باستخلاصه لأربعة أنماط للعلاقة بين الدولة و المجتمع، ومن خلال هذه النماذج الأربعة سيتم تحديد الآثار التي ميزت المرحلة التي مرت بها الدولة في ليبيا بعد 2011. إن النموذج الذي طوره **مجدال** في مقاربته التحليلية لأنماط العلاقة بين المجتمع و الدولة والقائم على أساس يستند فيه على معياري القوة والضعف في المجتمع والدولة، افرز تعريفا للدولة القوية والدولة الضعيفة على حد سواء.[28] أما **المجتمع القوي**: فهو المجتمع الذي يتميز بفعالية الروابط الأفقية التي تسود فيها الأحزاب و منظمات المجتمع المدني القادرة على تنظيم المواطنين وتأطيرهم والتعبير عن مصالحهم، كما تتواجد في المجتمع القوي الجماعات الضاغطة التي تساهم في إنجاح السياسات المجتمعية التي تجعله سندا للدولة في تحقيق أهدافها القومية.[29] وفي المقابل من ذلك، فان **الدولة الضعيفة**، فهي عاجزة عن تنظيم مجتمعها و تحقيق تطلعاته و مصالحه حيث تتحول إلى دولة تعمل ضد مصالح المجتمع و تسعى لتفكيكه و إضعاف مؤسساته و تعبيراته الاجتماعية مما يخلق فقدان الثقة بين أطراف العلاقة، و إنتاج مجتمع ضعيف تهيمن عليه دولة ضعيفة تدعى السيطرة و التحكم بتوظيف الوسائل القمعية المستمد من احتكارها شرعية العنف.[30] وفي نفس السياق فقد استكمل **جويل مجدال** تطوير مسار مشروع مقاربته التفسيرية من خلال كتابه الثاني "**الدولة في المجتمع**" الذي نشره سنة 2001، والذي عمل فيه على تقديم تعريف جديد للدولة يختلف عن تعريف ماكس فيبر. محاولا تجاوز النظر للدولة على أساس أنها رأس هيكل هرمي في علاقاتها بباقي مراكز القوة في المجتمع، ومحاولا السعي للتعامل مع الدولة يمكنها من التحكم في القوى الاجتماعية القادرة تقليديا على تحدي سلطتها.[31] وفي سياق متصل طرح **تشو وانغ XU Wang** وهو أستاذ جامعي متخصص في السياسات العامة والإدارة في قسم الإدارة العامة بجامعة تاينان الوطنية في تايوان، مفهوم التمكين المتبادل على أساس نموذج للتفاعل الإيجابي في علاقة الدولة بالمجتمع، يتجاوز نموذج الدولة المهيمنة أو الوصية على المجتمع. حيث لا يعني تمكين المجتمع بقواه الاجتماعية و تنظيماته الفرعية ومؤسساته المدنية إضعافا لسلطة الدولة، محاولا من خلال نموذجه إقامة نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع، مؤسسا ذلك على جدلية التشاركية والاستقلالية بين الدولة و المجتمع لتحقيق التنمية المندمجة لكسب تحديات الإصلاح السياسي وإكراهات التحول الديمقراطي التي تعاني منها الدول النامية.[32] كما أن الدولة التي تكون غير قادرة على اختراق المجتمع عادة ما تتسم بالضعف، وبحسب **تشارلز مان** Charles Man فإن الدول التي تمتلك قوة البنية التحتية يمكن أن يطلق عليها دول قوية، ويوجد هذا الشكل من القوة حين لا تكون عملية صنع القرار معزولة عن البيئة الاجتماعية للدولة، ومن ناحية ثانية قد لا تكون الدول الضعيفة التي تفتقر إلى قوة البنية التحتية هذه قادرة على التكيف، فهي تستند إلى سلطة مركزية قائمة على

شخصنة عملية صنع القرار.[33] إن عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرار تكون مركزية ويمكن أن تكون لدى هذه الدول أسس مجتمعية أخرى تستند عليها لاختراق المجتمع سواء كانت إثنية عرقية أو مذهبية وحتى دينية، وقد يكون ضعف الدولة ضعفا هيكليا متأصلا مرتبطا بتاريخ تكوين الدولة، أو قد تكون الدولة قوية بصفة أساسية لكنها ضعيفة بصورة مؤقتة، أو قد تكون خليطا من الاثنين معا. كما قد تؤدي العوامل الجغرافية والجيوسياسية والظروف الاقتصادية لضعف شديد في طبيعة الدولة، وأيضا العداوات الداخلية المرتبطة بالمجتمع والتهديدات الخارجية الناشئة يمكن أن تسبب ضعفا مزمنا في حالة النزاع على حدود مع دولة مجاورة.[34] وفي سياق متصل ليس المقصود بالدولة القوية الدولة القمعية، فقد تكون الدولة الضعيفة قمعية، ولكن غالبا ما يكون القمع المتبع من طرف الدولة الضعيفة محاولة لتعويض تآكل شرعيتها داخل المجتمع، المترافق مع ضعف مؤسساتها وحيزها العام. وهذا نظرا لاعتمادها قوة سلطتها المستمدة من أجهزة القهر والرقابة و التسلط. ومن جهة أخرى ثمة دول ضعيفة، بمجتمعات قوية تقليدية تتدخل فيها البنية الاجتماعية الهرمية مع بنية الدولة، حيث لا يتم طرح مسألة الشرعية إطلاقا، وهنا لا تحتاج الدولة الضعيفة لدرجات عالية من القمع، لأن البنية الاجتماعية المحافظة تتكفل بمسألة الولاء والاستقرار السياسي والاجتماعي.[35]

2.2 الدولة المنهارة

يشكل مفهوم الدول المنهارة أحد أبرز الموضوعات الحديثة في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وهذا نتيجة اعتبار الدولة المنهارة مصدر قلق و تهديد أمني داخليا وخارجيا، إذ أصبحت مجالا لبروز وتنامي عدة ظواهر سلبية مثل: الإرهاب، المتاجرة بالأسلحة و بالمخدرات، التهريب، المتاجرة بالبشر، كما يؤدي هذا الفراغ إلى استيلاء بعض المجموعات المسلحة على جزء (أجزاء) مما يخلق دويلات داخل دولة واحدة. تمثل الدولة المنهارة صيغة متطرفة من صيغ الدول الفاشلة، وتتميز بوجود فراغ حاد في السلطة، حيث تصبح الدولة مجرد تعبير جغرافي فقط (شعب، إقليم، سلطة متنازع عليها أو غائبة تماما). وفي الدولة المنهارة، يتم الحصول على السلع الأساسية من خلال وسائل خاصة (سماسرة السلطة المحليين)، كما يصبح الأمن فيها موازيا لحكم القوي (المجموعات المسلحة).[36] كما ارتبط عادة ظاهرة الدولة المنهارة بهذا المعنى بالتغيرات الحادة التي تحدث داخل الدولة أو في إقليم الدولة، سواء أخذت شكل تدخل عسكري أجنبي، أو شكل اضطرابات داخلية مصحوبة بالعنف المسلح، المؤدية لحدوث تغيرات هيكلية تهدم الدولة ويكون مستقبل الدولة غير واضح المعالم تماما، وقد يستغرق بناءها فترة طويلة، ولكن تضل العلاقة بين التحولات التي تشهدها الدولة داخليا والاختراق الخارجي من أكثر الأسباب المفسرة لانهيار الدولة. كما تختلف الدولة المنهارة عن الدول التي تمر بأزمات مرحلية من ناحية عدم قدرتها على إدارة النزاع الداخلي، أو من ناحية توفير الخدمات الاجتماعية لفترة قصيرة المدى، والتي تكون مرتبطة بفترة الأزمة ولكنها تحتفظ بميزة السيطرة على جزء من إقليمها، مثل الدولة اللبنانية التي شهدت هذا النمط من الدول خلال الفترة الممتدة من 1959 إلى 1967.[37]

3.2 الدولة الفاشلة

بدأ تداول هذا المفهوم في الدوائر الأكاديمية، ودوائر صنع القرار مع نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد استخدام الإدارة الأمريكية لهذا المفهوم في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية، خاصة الأمنية منها والتي أصبح ينظر لها أنها تهدد الأمن الدولي. الدولة الفاشلة هي الدولة التي فقدت أو لم تعد قادرة على امتلاك السيطرة على أراضيها، أو القدرة على احتكار استعمال القوة. وتتميز بانهيار القانون والنظام، حيث تفقد مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استخدام العنف وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها. وقدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجيات المواطنين ورغباتهم، وعلى المستوى الدولي، فقدان الدولة لكيانها الذي يمثل الدولة خارج حدودها.[38] يعرف **مايكل ايجناتييف** الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفقد فيها الحكومة المركزية احتكارها لحق استخدامها العنف المشروع في إقليمها، والذي يراه من الوظائف الرئيسية للدولة، ومن خلاله لا يمكن تحقيق وظائف الدولة الأخرى، مثل تقديم الخدمات الاجتماعية.[39] من جهة أخرى، هناك دراسات ترى في المفهوم في حد ذاته مجرد خرافة تم استغلالها وفق فرضية أساسية مؤداها أنّ الدول الفاشلة تؤدي دورا رئيسيا في تغذية الإرهاب الدولي، وهي بذلك تتطلب التدخل الخارجي وإخضاعها للدمقرطة الموجهة. وبالتالي هناك علاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي، من جهة أخرى الحكم الديمقراطي يقلل من اللجوء إلى الإرهاب[40]. بينما يقدم **ويليام زرمتان** تعريفا آخر للدولة، الفاشلة على أنها " الحالة التي تضحى فيها الدولة عاجزة عن أداء وظائفها، نتيجة انهيار أو تفكك هياكل الدولة، وفقدانها شرعيتها، مع انهيار القوانين و النظام السياسي بأكمله.[41] أما **نعوم تشومسكي** فينطلق في تعريفه للدولة الفاشلة، بناء على اعتبار هذه الدول، مصدرا للتهديد امن الولايات المتحدة الأمريكية (العراق، الصومال)، على سبيل المثال لا الحصر، ومن ثمة الحاجة لتدخل أجنبي عسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لحماية شعبها من التهديدات والأخطار التي تمس وجودها.[42] وفي نفس السياق، تعتمد مؤسسة صندوق السلام الدولي بالتعاون مع **مجلة الفورين بوليسي** على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية في تصنيفها للدول الفاشلة، مثل تصاعد الضغوط الديموغرافية وما ينتج عنها من نزاعات وغياب التنمية، وفقدان شرعية الدولة، المصحوب بتدخل دول أخرى أو فاعلين خارجيين، واستنادا لهذه المؤشرات تقسم الدول لفئات ثلاث: هي الدول المستنفرة، والدولة المنذرة بالخطر ، وفئة الدول المستقرة[43]. ووفقا لهذا التعريف المحدد لفشل الدولة، فإن الدولة ليست هي التي تفشل فقط ولكن أيضا الحكومة والسلطة السياسية المعبرة عن تطلعات المواطنين تفشل أيضا، وبالتالي فإن المجتمع يفشل أيضا. وتظهر في هذه المرحلة من فشل الدولة علامات للعنف الداخلي بين المجموعات الاجتماعية المتنافسة على السلطة التي فقدتها الدولة الفاشلة، والمرتبطة أيضا بمخاطر أمنية قد تمتد خارج إقليم الدولة في حالة وجود روابط مجتمعية سواء أكانت قبلية أو مذهبية أو إثنية.[44] لذا يمكن القول أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي ضعفت سلطتها و أجهزتها الدولتية بشكل لم تعد قادرة على أداء وظائفها الأساسية وهو ما يخلق فجوات في المجالات التالية: السيطرة الكلية على

الإقليم، الخدمات العامة للمواطنين، أي عدم استقرار سياسي واجتماعي وضعف اقتصادي، وتطور النشاطات الغير شرعية، وهو ما يؤدي إلى ظهور العنف الجماعي ضد السلطة.

3. معالم فشل الدولة

لقد قام صندوق السلام العالمي بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية بإصدار تقرير له سنة 2005، كما ذكرنا سالفا تم فيه تحديد أوّل مؤشّر سنوي حول الدول الفاشلة، والذي ضمَّ 76 دولة بينها 13 دولة عربية. وفي سنة 2006، صدر المؤشّر الثاني ليضمّ 146 دولة، بينها 16 دولة عربية. صدر في 2007 المؤشّر الثالث ليشمل 177 دولة، ومن بينها 20 بلدًا عربيًا. أمّا الهدف المعلن من إصدار المؤشّرات هو إثارة النقاش حول تطوير الأفكار المساعدة للاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق السلام الدولي. فرغم تعدّد التعاريف المستخدمة للدولة الفاشلة، هناك معايير معتمدة يجب توافرها لتصنيف الدول الفاشلة، ومنها ما يأتي[45]:

– عدم قدرة الحكومة المركزية في الدولة على فرض سلطتها على ترابها الوطني.

– عدم قدرة الحكومة المركزية على تأمين حدودها من الاختراقات الخارجية سواء حدودها البرّية أم مياهها الإقليمية أم مجالها الجوّي.

– عدم تمتّع الدولة بالشرعية اللازمة للحكم وانعدام تداول السلطة فيها، وتفشّي الفساد الإداري في أجهزتها ومؤسّساتها، بالإضافة إلى غياب النظم القانونية أو ضعفها.

– الانقسام المجتمعي وحدَّة الصراعات الدينية والعرقية المهدّدة لوحدتها الوطنية.

أمّا المؤشّرات الموجودة في الدول الفاشلة، فهي عبارة عن مؤشّرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية.

– المؤشّرات الاجتماعية، وتشمل: الضغوط الديموغرافية المتزايدة، هجرة السكان أو نزوحهم في الداخل من منطقة إلى أخرى أو الحركة الكبيرة للنازحين، تنامي عدد المجموعات التي تسعى إلى الانتقام من مجموعات أخرى، المشكلات الحزبية والعرقية، الفقر والبطالة والجريمة والمخدرات والسرقة، وتنامي الهجرة المزمنة والطوعية بما في ذلك هجرة الأدمغة.

– المؤشّرات الاقتصادية، وتشمل: التنمية الاقتصادية غير المتكافئة ما بين المجموعات التي تنتمي إلى البلد الواحد (الإنماء غير المتوازن)، والتدهور الاقتصادي الحاد (اختلالات بنيويّة، ركود في الدورة الاقتصادية، وانهيار قيمة النقد الوطني).

– المؤشّرات السياسية، وتشمل: تراجع مساحة الشرعية في النظام السياسي القائم، فقدان الثقة بالدولة ومؤسّساتها، تراجع وظيفة الدولة لجهة تقديم الخدمات العامة، إساءة استخدام السلطة وزيادة التدخل الخارجي في شؤون الدولة الداخلية، زيادة الشقاق الحزبي، والصراعات بين النخب الحاكمة.

– المؤشّرات العسكرية، وتشمل: انتهاكات حقوق الإنسان، ضعف السلطة الأمنية، وبروز قوى أمنية غير نظامية.

كما يمكن تحديد المعالم وفقا لمستويين: معالم الفشل على المستوى الداخلي، ومعالم الفشل على المستوى الخارجي، وذلك كما يلي:

- **معالم الفشل الداخلية:**

تتركز أهمها في غياب دور الدولة وتطبيق القانون، أو عدم السيطرة أو غياب الحكم، حيث تشترك كل من الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا وسيراليون في هذه النقطة. إذ لا يمكن أن تقوم الدولة بفرض النظام والقانون على سائر المناطق التابعة لها، وهذا لا يعني أن هذه المناطق خالية من المؤسسات الحكومية، لكنها تكون في الغالب منفصلة قانونيا عن السلطة المركزية، و لا تمثلها في هذه المناطق بالشكل المطلوب.

- **معالم الفشل الخارجية:**

هناك خاصيتين بالنسبة لهذه النقطة الأولى تكمن في خاصية الانتشار أو بالأحرى وجود موجة لاجئين في الدول المجاورة، مثل الوضع في ليبيريا وسيراليون في منتصف السبعينات، أما الخاصية الثانية تكمن في عدم قدرة الدولة في الدخول في علاقات دولية عادية، وتمثيل نفسها في المجتمع الدولي، كذا يصعب على المنظمات الدولية والدول تحديد الجهة الواجب التعامل معها بالنسبة للدولة الفاشلة[46]. هناك حالات وأشكال متعددة لفشل الدولة، فليست كل دولة تفشل بنفس الظروف والطرق للدول الفاشلة الأخرى، وهذا نظرا لاختلاف أسباب الفشل.

وهناك عوامل أساسية تشكل أسباب فشل الدولة إذ تمثل العوامل بعيدة المدى أي المرتبطة بطبيعة تكوين الدولة، وكذلك الهياكل البنيوية للدولة التي قد تعكس مسار القدرة السياسية والشرعية للدولة ككل، خصوصا في دول ما بعد الاستعمار، التي أفرزت دولا ضعيفة، تعتمد على غيرها في وجودها. وقد تفشل الدولة نظرا لطبيعة نظامها السياسي المحدد لتفاعلاتها السياسية، فعادة ما ينظر للدول الأوتوقراطية والتي تحكم من طرف شخص واحد على أنها أكثر عرضة للفشل، لكن نظرا لمركزيتها الشديدة وفعالية اختراقها للمجتمع قد تستقر في مرحلة الدولة الضعيفة لفترة زمنية طويلة، وتفشل هذه الدولة في حالة التدخل العسكري الخارجي، أو تمرد داخلي مسلح بغرض إسقاط النظام، وعلى الرغم من أن هذه العوامل لها ارتباطات تاريخية ورثت لها مسببات الفشل فإنه عادة ما تفشل الدولة بعد مرحلة إسقاط النظام بالقوة.[47] كما هناك عوامل الثانوية لفشل الدولة

تشمل الآليات المرتبطة بالقدرات المؤسسة للدولة ودرجة قدرتها على الاستمرار، وبالتالي مدى قوة الدولة أو ضعفها، ولكن أيضا قيم المجتمع السائدة في الدولة تحدد شرعية الترتيبات الاقتصادية والسياسية القائمة، والتي يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا على شكل الدولة من ناحية الضعف و القوة على حد سواء.[48] كما تعتبر القيادة المدمرة للنظام السياسي عامل له علاقة بمسار فشل الدولة، فعلى الرغم من أن الخلل البنيوي والتوترات الاجتماعية مهمة لتفسير فشل الدولة، إلا أن هذه الظاهرة هي من صنع دوائر صنع القرار وما ينجم عنها من

أخطاء قد تخل بالعلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع، ويفرغ تدريجيا قدرات الدولة من مضمونها، ويقد انفصال بين الدولة والمجتمع. وتول هذه الحالة احتجاجات ذات طابع ثوري غالبا ما تؤدي لنشوب واندلاع حروب أهلية إذا كانت مصحوبة بتدخل خارجي. العوامل المسببة لفشل الدولة تكون حسب طبيعة الدولة الفاشلة، ولكن من جهة أخرى هناك أسباب تؤدي لتعبئة العنف المنظم داخل المجموعات المجتمعية والتي يعبر عنها بالمعضلة الأمنية المجتمعية والتي تسعى على إثرها مجموعات مجتمعية محددة لمحاولة تحقيق أمنها بعيدا عن الدولة، وهذا نتيجة لتآكل قدرة الدولة على توفير الأمن الإنساني لمواطنيها المعبر عنه بالحياة الكريمة.[49]

1.3 عوامل انهيار الدولة

لقد حاولت **كاتي كليمون Caty Clement** في إحدى دراساتها تحديد أسباب انهيار الدول، وانتهى بتحديد أربعة متغيرات رئيسية قامت بتطبيقها على دولة الصومال في فترة زمنية محددة، وتوصلت إلى أن توافر أي من الأسباب الأربعة بصورة منفردة غير كاف لانهيار الدولة، فلابد من توافرها مجتمعة[50]. وتؤكد كليمون على ضرورة وأهمية وجود هذه العوامل مجتمعة حتى تبدأ الدولة الدخول في مسار الانهيار، أي كلما توفرت جميع أسباب الانهيار وتفاعلت فيما بينها يكون مخرج الانهيار حتميا والعكس صحيح، أي أنه كلما تعاملت الدولة مع المتغيرات ووظفتها لصالح مجتمعاتها كانت أكثر قدرة على الاقتراب من مرحلة الدولة القوية. وبناء عليه سيتم الإشارة للمتغيرات التي صاغتها كليمون لتحديد أسباب انهيار الدولة، وهي كالتالي:

أولا: يتمثل هذا المتغير بما أطلقت عليه **كليمون** "**بالبيئة الخارجية المتناقضة**"، أي البيئة الخارجية الداعمة لاستمرار الدولة، بصرف النظر عن درجة تماسكها الداخلي، المرتبط بحالة التردد الذي يكتنف القوى الدولية في التدخل لتغيير الأوضاع في تلك الدول، وهذا نتيجة لتحول هيكل الفرص السياسية والاقتصادية المساعدة على التدخل. كما أن حالة انهيار الدولة عادة ما يتم النظر إليها أنها عملية محلية بشكل كبير، أي أنها لا تتأثر بصور كبيرة بالعقوبات والمساعدات الخارجية، والتدخل السياسي والعسكري، ولكن التجارب والخبرات المستفادة من الحالات السابقة تفيد بأهمية العامل الخارجي كسبب مفسر ومساعد على انهيار الدولة، وهذا من ناحية أن المتغير كان سببا في نشأة العديد من الدول الضعيفة أثناء الحرب الباردة، حيث أدت القطبية الثنائية، وما صاحبها من موجة تصفية الاستعمار، لظهور دول جديدة ضعيفة يدعمها أحد القطبين. ومع نهاية الحرب الباردة التي أفرزت تحولات أدت لزوال العديد من أشكال الدعم والمساندة الخارجية لهذه الدول، الأمر الذي أدى لانهيار العديد من الدول في بداية التسعينيات مثل الصومال ويوغسلافيا سابقا التي تفككت لمجموعة من الدول.[51] كما أن التحولات التي حدثت في المنطقة العربية بداية 2011 وما صاحبها من انتشار للعنف المسلح داخل العديد من الدول والتي ترافقت بتدخلات عسكرية كانت السبب المباشر لحد ما في انهيار الدولة على الرغم من الضعف المزمن الذي اتسمت به هذه الدول لفترة ليست القصيرة، والمرتبطة بعوامل بنيوية تشكلت أثناء مرحلة تكوين الدولة مثل ليبيا على وجه التحديد.

ثانيا: يتمثل المتغير الثاني المتسبب في انهيار الدولة ذات أبعاد اقتصادية من خلال وجود أزمة اقتصادية حادة، أو نمو اقتصادي سريع، يؤدي إلى تحول بنيوي في النظام الاقتصادي للدولة، حيث يؤكد التحليل الاقتصادي النوعي أن تحول النظام الاقتصادي لدولة ما من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق يفرز حالة من التنافس الحاد بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وقد تتجه هذه القوى الاجتماعية للتحرك مطالبة بالانفصال عن الدولة المركزية سواء بالانفصال التام أو عن طريق المطالبة بنظام فدرالي خاصة إذا احتوى الإقليم المطالب بالانفصال على موارد طبيعية، وهو الأمر الذي إذا زادت حدته من شانه أن يؤدي لانهيار الدولة في النهاية نظرا لعجز الدولة على التعامل مع هذه المطالب بليونة، أي أنها قد تلجأ لاستخدام العنف المشروع بطرق غير مشروعة.[52] أما التحليل الكمي للنظام الاقتصادي فيشير إلى أن حدوث تراجع كبير في معدل النمو، أو في حالات الكساد الاقتصادي الذي قد يؤدي لحدوث أزمة اجتماعية وسياسية حادة. تفرض على المجتمع لانتهاج وسائل غير مشروعة لتحقيق احتياجاته وهذا نظرا لعدم قدرة الدولة على التعامل مع هذه المطالب التي قد تتحول للمطالبة بإسقاط النظام السياسي ككل مع انهيار النظام السياسي للدولة.

ثالثا: أما المتغير الثالث فيتجه نحو إذكاء وتعبئة المجموعات الاجتماعية داخل الدولة ذات الهويات المتمايزة سواء المستندة إلى الدين والعرق والاثنية والقبلية وحتى المذهبية. حيث تصبح هذه الهوايات محركا أساسيا للتعبئة السياسية، وللتحريك المجتمعي، وعادة ما تعاني هذه الفئات من أنواع من الحرمان أو التمييز داخل المجتمع، و يهدف تحركها بشكل أساسي ومباشر للمطالبة بالعدالة التوزيعية للموارد أو بحقوق سياسية نظرا لانعدام تمثيلها في النظام، وفي الجهة الأخرى يعمل النظام على احتواء هذه المطالب والعمل على الحفاظ على الوضع القائم، وبالتالي الدخول في دوامة التمرد الداخلي الذي قد يؤدي في الكثير من الحالات إلى انهيار الدولة تماما.[53]

رابعا: يرتبط هذا المتغير بإشكالية استيعاب النخب الجديدة في النظام السياسي أو في آلية الدولة ككل، الأمر الذي قد يؤدي لانهيار الدولة في حالة العجز التام عن استيعاب هذه النخب الجديدة، والمرتبطة بشكل كبير بتوفر آليات لإدارة النزاعات السياسية التي تعمل على احتواء و تحجيم العنف السياسي . فالنظام السياسي لأي دولة ذات درجة من المرونة تعمل على الحفاظ على استقرار النظام عن طريق آليات الاستيعاب المتبادل، وهذه الآليات تسمح باندماج قيم النخب الجديدة ذات الدعم المجتمعي الواسع، بحيث يصبح القادة الوطنيون أصحاب مصلحة ما في استمرار النظام السياسي. إن حالة عدم الاستقرار للنظام السياسي عادة ما تنجم عن فشل النظام في استيعاب النخب ذات الارتباطات المجتمعية المؤثرة، وتظهر هذه الحالة عادة في المراحل الفاصلة بين عملية الانتقال الديمقراطي التالية لعملية انهيار النظام الشمولي مثل ما هو حاصل في ليبيا، حيث أصبح الحديث عن انهيار الدولة بدلا من انهيار النظام وهي حالة فريدة من نوعها ارتبطت بليبيا نتيجة لعوامل بنيوية ارتبطت بمرحلة تكوين الدولة والديناميكيات المجتمعة المنظمة للمجتمع.[54]

2.3 مراحل انهيار الدولة:

حدد كليمون ثلاثة مراحل لانهيار الدولة، يميز كل منهما درجة توافر أي من المتغيرات الأربعة السابقة، و تتمثل هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى : تتمثل هذه المرحلة في عملية انتقال الدولة من حالة الدولة القادرة على تلبية احتياجات مواطنيها لحالة العجز عن تلبية التوقعات الاجتماعية بالإضافة لفقدانها السيطرة شبه التامة على أراضيها. وتبدأ الدولة في الانهيار في حالة توافر أي من المتغيرات الأربعة السابق ذكرها، حيث أن بداية التدخل العسكري أو رفع الدعم من قبل الدول الداعمة يزعزع استقرار الدولة الملقية للمساعدة، ولكن هذا لا يكفي لانهيار الدولة، وإنما انسحاب الدول المساعدة والداعمة يعمل على بلورة المتغيرات الثلاثة الأخرى من خلال ظهور حالات التنافس على الموارد التي تتحول مع مرور الوقت كمساعد على تعبئة القوى المجتمعية ذات الهويات المتمايزة والذي يتحول لتنافس على السلطة والنفوذ نظرا لعدم قدرة الدولة على استيعاب النخب الجديد، وبالتالي الانهيار التام للدولة، فكما أن عملية بناء الدولة تتخذ شكل مسار تطوري فإن نفس الشيء ينطبق على عملية انهيار الدولة.[55]

المرحلة الثانية : تتمحور هذه المرحلة من انتقال الدولة إلى حالة الأزمة، ويتطلب حدوث ذلك تفاعل متغيرين اثنين أو ثلاثة متغيرات على الأقل، ويعد العامل الاقتصادي المتغير المركزي في هذه المرحلة، حيث ترتبط هذه المرحلة عادة بحدوث أزمة اقتصادية و التي تكون بمثابة تحذير على اقتراب وقوع أزمة سياسية، ولكن رغم أهمية المتغير الاقتصادي، فإنه غير كاف لتهديد بقاء الدولة أو لتجدر الأزمة، فهو يؤثر فقط في حالة تفاعله مع متغيرات أخرى مثل تعبئة الجماعات ذات الهويات المتمايزة أو عدم تدوير النخبة الحاكمة، الأمر الذي سيأخذ من قبل القوى الدولية على أنه تهديد للأمن الإنساني بالدرجة الأولى، ويبدأ التحضير للتدخل العسكري الإنساني والذي ينعكس سلبا في الكثير من الحالات على تعميق أزمة الدولة ويؤدي لانهيارها مثلما حدث في ليبيا بالتحديد.[56]

المرحلة الثالث : تتمثل هذه المرحلة في بداية الانهيار شبه التام للدولة، وتبدأ مظاهر هذا المسار الإنهياري للدولة في حالة توافر المتغيرات الأربعة مجتمعة، الأمر الذي سيؤدي لسقوط الدولة وانهيارها. وهذا اعتبارا من أن كل الشروط الضرورية المتمثلة في المتغيرات الأربعة كافية لانهيار الدولة، وهو الأمر الذي انطبق على الدولة الصومالية، ودولة يوغسلافيا سابقا ولبنان في عام 1975.[57]

3.3 مظاهر انهيار الدولة:

من خلال دراسة أسباب ومراحل انهيار الدولة، وبناءا على التجارب المستخلصة من حالات انهيار الدول السابق ذكرها، فإنه هناك متغيرين لهما وزن كبير في انهيار الدولة وهما تأثير البيئة الخارجية، وتعبئة المجموعات ذات الهويات المتمايزة. لذلك فإن أغلب البرامج المعدة لبناء الدولة ينظر لها على أساس أن سبب الانهيار مرده لأسباب داخلية فقط، متجاهلة الأسباب الخارجية ودور الفواعل الإقليمية والدولية المساهمة في مسار انهيار الدولة، ولكن أيضا يمكن أن تؤدي البيئة الإقليمية الهشة لانهيار الدولة والذي يعتبر كسبب لانهيار الدولة ومظهرا لها في نفس الوقت.[58] كما أنه هناك علاقة بين انهيار الدولة والحروب الأهلية التي تنشب داخل الدولة المنهارة، والتي تشير العديد من الدراسات أن التحولات التي تجري داخل الدولة والتي تتسم بالفعل الثوري تؤدي لانهيار الدولة، أو أنها مظهر من مظاهر انهيار الدولة، وبناءا عليه يمكن تحديد مظهران لانهيار الدولة، المعبران عن العنف الحاد الذي تشهده الدولة ويتم التعجيل بانهيارها:

أولا– الحروب الأهلية: سواء كانت ذات طابع وطني، أوديني أو اثني، ويكون هدف هذه الحروب إحداث تغيير سواء من اجل الحصول على السلطة، أو من أجل الحصول على الحكم الذاتي، أو الانفصال والاستقلال عن الدولة، ولكن أيضا للوصول للموارد، ومثال ذلك، الصراع الإثني في السودان، والنزاعات القبلية في ليبيا بعد سقوط النظام وانهيار الدولة.[59]

ثانيا– الحروب ذات الطابع الثوري: والتي تنشأ عادة بين الحكومة المركزية والمجموعات السياسية المنظمة، والتي تهدف للإطاحة بالنظام السياسي، وإنهاء حالة احتكار السلطة من قبل دائرة معينة.[60] وهي نفس الحالة التي شهدتها ليبيا أثناء تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO) في 2011 للإطاحة بالنظام السياسي بناء على مسؤولية الحماية للمدنيين، وتصاحب هذه العمليات عادة قصف للمنشآت المدنية والعسكرية، مخلفة العديد من الضحايا المدنيين من الطرف المستهدف بعملية التدخل، وتفرز في الأخير سقوط النظام السياسي للدولة المستهدفة وانهيار الدولة تماما (الصومال، العراق، ليبيا) نتيجة لظهور العديد من القوى والمجموعات المسلحة والفراغ الأمني والأزمات الاقتصادية الحادة وعجز تام لسلطة الدولة المعبر بعدم السيطرة على كل إقليم الدولة، المترافق مع تهديدات أمنية تشمل كل المحيط الإقليمي للدولة وقد تساهم في حالة فشل أو انهيار دولة مجاورة.[61] إن انهيار الدولة هو نتيجة لتفاعل العديد من المتغيرات والأسباب، وقد يبدوا للوهلة الأولى أن التفريق بين المراحل التي تفسر مسار فشل الدولة يتسم بالتعقيد، ولكن النتيجة الحتمية لفشل الدولة هي المشاكل والتهديدات الأمنية المرتبطة بحالة فشل الدولة ومن أهم هذه التهديدات الأمنية التي تشكل الحالات التي تتسم فيها الدولة بالفشل أو الانهيار، هي كما يلي:[62]

– تشكل تهديدات على الأمن الدولي، وتحديدا على الأمن الإقليمي.

– كما أن الدولة الفاشلة قد تصبح ملاذا للمجموعات الإرهابية وتنظيمات الجريمة

المنظمة.

- انتشار الأسلحة بمختلف أصنافها، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

- فشل الدولة يؤدي عادة لموجات نزوح داخلية، ولاجئين خارجيا، وتنامي مد الهجرة غير الشرعية المرتبطة بمشاكل أمنية قد يصعب التعامل معها نظرا لحالة الفشل التي تتسم بها الدولة.

خاتمــة

من خلال تطرقنا للخلفية النظرية لمفهوم الدولة الفاشلة، يمكننا أن نلاحظ على ضوء ما تطرقنا إليه أن المصطلح له شقين أو مستويين للتحليل، المستوى الأول يرتبط بالتصورات التقليدية لوظيفة الدولة الوطنية كوحدة محورية محددة المجال وذات سيادة وذات سلطة في جميع الميادين. ومستوى آخر يرتبط بقدرة الدولة الوطنية على التكيف مع مختلف التهديدات وإعادة تشكيل بنيتها وتطوير وظائفها بما يتناسب مع التحولات الدولية. بالإضافة إلى تعدد الرؤى والدراسات حول هذا المفهوم جعله مطاطيا يمكن نمذجته وفق منطق القوة والمصلحة. إنّ الاستعمال المفرط للمفهوم واقترانه مع الطروحات النظرية للتيارات النيوليبرالية التي تعطي حلولا تعكس مشروعها الكوني من خلال التركيز على الديمقراطية والسلام العالمي والحرية والازدهار الاقتصادي. هذا ما فتح المجال لظهور تصورات إعادة البناء وفق السياسات التي تتبعها المؤسسات الرأسمالية العالمية ورؤى استراتيجية تجعل من المقاربة اللبرالية ليس مجرد نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي وإنّما تصور متعدد الأبعاد يوحّد الأطر المعرفية والقيمية في جميع المجالات.

هوامش

[1] وائل محمود، "الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 99 – كانون الثاني 2017، ص1. على الموقع الالكتروني:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/الدولة- الفاشلة- بين- المفهوم- و-المعيار

[2] عبد العالي دبلة، **الدولة في العالم الثالث، طبيعتها ودورها، مثال الجزائر**، (رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1996)، ص ص،58، 59.

[3] حسن مصطفى البحري، **النظم السياسية**، (دمشق: كلية الحقوق، د.ت.ن)، ص4. عبر الموقع الالكتروني:

https://drive.google.com/file/d/1hpCznYp-1eBM0KIrfucVEv-2bfnUgFFm/view

[4] سورة آل عمران، الآية 140.

[5] سورة الحشر، الآية 7.

[6] العمري بلوطي، **اثر المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة ومدى انعكاسها على الحقوق والحريات العامة**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر/باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2006-2007، ص7.

[7] Phillipe Alessi. **Le Rôle de l'Etat dans la vie Economique et Sociale.** Paris, Editions Ellipse.1996.P11

[8] Edmond Jouve. **Le Tiers Monde.** Paris, presse Universitaire de France.1196.p71

[9] فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1975)،.ص24.

[10] عبد العالي دبلة، الدولة: رؤية سوسيولوجية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2004)، ص62.

[11] مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، (عنابة: دار العلوم، 2007)، ص130.

[12] نفس المرجع السابق، ص.126.

[13] نفس المرجع السابق، ص 128.

[14] مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، (الجزائر: دار النجاح للكتاب.2005)، ص36.

[15] محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة و النشر، 2011) ص23.

[16] Charles Debbasch et d'autres **, Lexique de politique .**Paris ,Dalloz, 2001) ;P402

[17] مبروك غضبان، دراسة في العولمة والسيادة، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1999)، ص16.

[18] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص135.

[19] نفس المرجع السابق.

[20] حسن العطار، " الدولة الفاشلة أو الهشة- المفهوم والمخاطر"، إيلاف، 20 جانفي 2015. على الموقع الالكتروني:
https://elaph.com/Web/opinion/2015/1/975705.html

[21] Sonia LE GOURIELLEC, " La menace stratégique des États faibles : quand les faits relativisent la théorie", Note de recherche stratégique, n°18, avril 2015, p1.

[22] لمزيد من المعلومات، يمكنكم النظر عبر الموقع الالكتروني:

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/statefailureandstateweaknessinatimeofterror_chapter.pdf

E-ISSN: 2602-6163

23محمد نسيب أوجون ومراد أصلان، نظرية و ممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط : منظور دستوري حول العراق وأفغانستان، سلسلة دراسات عالمية، عدد 132،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص13.

24 Peter Wallensteen, " Beyond State Failure:On Internal and External Ways of Ending State Failure" , A Conference "Failed States III: Globalization and The Failed State", Florence, Italy, April 7-10, 2000.

25 Christopher Clapham, " Failed States and Non-States in the Modern International Order" , A Conference "Failed States III: Globalization and The Failed State". Florence, Italy. April 7-10, 2000,in: http://mstohl.faculty.comm.ucsb.edu/failed_states/2000/papers/clapham.html

26 Robert H. Jackson, Quasi States: sovereignty, international relations and the third world. Cambridge University Press, 1991, p-p, 13-33. Sovereignty, International Relations and the Third World

27 Joel S. Migdal, State in Society: studying how states and societies transform and constitute one another, Cambridge University Press, 2001, p-p, 58-94.

28محمد نسيب اوجون ، مراد اصلان ، مرجع سابق، ص 14.

29أمال حمادة، معادلة جديدة؟ إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 189، جويلية 2012، ص 16.

30سليمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، ط 1، (مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2013)، ص 41.

31نفس المرجع السابق، ص 40.

32 XU Wang Mutual Empowerment of State and Society: its nature, conditions, Mechanisms, and limits, comparative politics, Vol 31, No.2, Ph.D. Program In political science of the city university of New York, 1999, p-p, 231-249.

33 محمد نسب أوجون ومراد أصلان، مرجع سابق ، ص 14.

34المرجع، نفسه، ص14.

35 سلمان بونعمان، مرجع سابق ، ص42.

36 Daniel Lamach, Eva Johais, Markus Bayer, Conceptualizing Sate Collapse an Institutionalist Approch, London, Third Wold Quarterly, Vol 36, NO.7,21/09/2015, P1305.

37 Abdirachid A.Ismail, The political Economy of States Collapsed : Asocial Contract Approach, Journal of Intervention and State building, N 10/4, June 2016, p10.

[38] عمرو حمزاوي، **أزمة الدولة الوطنية، ملاحظات على النقاش العالمي**، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، 16 ديسمبر2010. على الموقع الالكتروني:

https://carnegie-mec.org/2010/12/16/ar-pub-42153

39 Michael Ignatieff , " Intervention and state failure" , dissent Magazine ,Winter 2002, p 118.

[40] أيدن هيير، خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب: نحو تحدي الحكمة السائدة، ترجمة محمد حمشي، سلسلة سياسات عربية، عدد44، ماي 2020، ص 97.

41 William zartman, the disintegration and restoration of legitimate authority, USA , Lynne Reiner, 1995, p01.

[42] نعوم تشومسكي، ترجمة سامي الكعكي، الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ط 1، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2007) ، ص 8.

43 فيصل براء متين المرعشي، الدولة الفاشلة، الموسوعة السياسية، على الموقع الإلكتروني:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/الدولة الفاشلة

44 Chesterman, S. " From state failure to state-building :Problems and prospects for a United Nations Peace Building Commission ". Journal of International Law and International Relations, 2005, p-p, 155-175.

[45] Valentin conaju, Alinq Popescu, " Analysis of Failed States: Some Problems of Definition and Measurement", Romanian journal of economic forecasting, N f52, November 2007, p122.

[46] مريم إبراهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2012، ص 19.

[47] عمرو حمزاوي، مرجع سابق.

[48] نفس المرجع السابق.

[49] نفس المرجع السابق.

50 Caty Clement, "The Nuts and Bolts of States Collapse: Common Causes and Different patterns ? A QCA analysis of Lebanon, Somalia, and the former-Yugoslavia " .Compasss Working Paper, 32, wp 2005, p 8. In: http://www.compasss.org/wpseries/Clement2005.pdf

51 Ibid, p-p, 11-14.

[52] عبد الوهاب عمروش، " الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب و مظاهر و مراحل انهيار الدول"، السياسة الدولية، المجلد ، 47، العدد 179، جويلية 2013، ص 25.

[53] نفس المرجع السابق، ص 25.

[54] نفس المرجع السابق، ص 26.

55 Stephen D.Krasner, Sovereignty : Organized Hypocrisy. Princeton, Princeton University, 1999, p9.

56 Kasturi Sen, "Fragile States or Failed policies : Some Donor Induced Dilemmas", policy briefing Paper19,oxford, international NGO training and research center, October 2008, p2.in: https://www.intrac.org/wpcms/wp-content/uploads/2016/09/Briefing-paper-19-Fragility-and-Fragile-States.pdf

57 Ibid p.19.

[58] اعبد الوهاب عمروش، مرجع سابق ، ص 27.

[59] نفس المرجع السابق، ص 27.

[60] Valentin Cojanu, Alina Popesco, "Analysis of Failed States : Some Problems of Definition and Measuremen", The Romanian economic journal, N 25, November 2007, p117. In: https://core.ac.uk/download/pdf/6320833.pdf

[61] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق ، ص 27.

[62] كلير ليوهارت وسام فينسنت ، **إنهاء الفقر المدقع في البلدان الهشة و المتأثرات بالصراعات : دراسة مقدمة إلى اللجنة رفيعة المستوى بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد 2015**، سلسلة دراسات عالمية، ط1 ، العدد 117، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2014، ص15.